

المشاركة البرلمانية للنساء

تبقى المرأة غير ممثلة بشكل منصف في برلمانات العالم أجمع وفي كافة مراكز أخذ القرار، مهما كان تطوّر الدولة وتقدّمها.

برغم اختلاف المعطيات بين بلدان العالم، نجد قواسم أساسية مشتركة في ما بينها: إنّ مشاركة النساء ليست أبداً متكافئة مع عددهن الديموغرافي ومشاركتهن في الاقتراع. إنّ المرأة التي تقرّر دخول المعترك السياسي تجد الميدان السياسي والاجتماعي والثقافي قليل الترحيب بها، لا بل كثير العدائية تجاهها.

في لبنان، وبرغم كون الانتخابات النيابية تتخفّف فيها الشوائب مقارنة بالبلدان العربية بشكل عام، إلا ان مشاركة المرأة في الحياة البرلمانية ما زالت بعيدة كل البعد عن الشراكة والندية مع الرجل. ففي البرلمان اللبناني، لم تتجاوز نسبة النساء 4.6% من أصل مجموع المقاعد (128 مقاعد). في انتخابات 1996 و2000 بلغ عدد النساء في البرلمان 3 نساء، وفي الانتخابات الاخيرة للعام 2005 لم يتجاوز عددهن الـ 6 نساء.

تفسير آلية الكوتا:

تُعتبر الكوتا بمثابة "تقنية" أو آلية تؤدي الى قفزة نوعية من خلال تمييز ايجابي يسدّ فجوة اللامساواة الجندرية بين النساء والرجال.

تهدف الكوتا الى تأمين وجود نسبة مئوية معينة من النساء، تكون بداية "أقلية ذات تأثير"

(Minorité Critique).

انّ اعتماد الكوتا هو إجراء مؤقت الى حين زوال كل المعوقات المانعة للتمثيل النسائي العادل. وهي تهدف في معظم الأحيان لزيادة التمثيل النسائي.

ان اعلى نسبة مئوية للتمثيل النسائي بين البلدان العربية هي في العراق: 31.5%، وهي ناتجة عن تبني نظام التمثيل النسبي والكوتا المخصصة للنساء. والجدير ذكره ان الكوتا في العراق "مأسسة" كونها مصانة في الدستور اولا ومن ثم في القانون الانتخابي.

مقاربة الوضع اللبناني:

لا تتيح مكونات قانون الانتخاب اللبناني الحالي بزيادة عدد النساء في البرلمان ولاسباب عدة منها:

- لا يسمح نظام التمثيل الأكثرّي، بوجود نسبة عالية من البرلمانيات.
- يصعب نظام الدوائر المتعددة المقاعد وصول المرأة لأنه يتطلب تحالفات أفقيّة لتأمين الأكثرية النسبية للفوز.

- يُعيق رسم التسجيل العالي (1000000 ليرة لبنانية) عدد كبير من النساء الطامحات عن الترشح.
- يصعب التنبؤ القائم للكوّتا الطائفية (تمثيل الطوائف والمناطق) من التمثيل البرلماني للنساء، لأنه ينقل النقاش الى تمثيل الطوائف ويغفل مسألة تمثيل الشرائح الاجتماعية كالنساء (الشباب والعمال...).
- يؤدي هذا النظام الانتخابي الى اضعاف الأحزاب مؤسساتيا لصالح الفرد السياسي المُجسد لطائفته ومنطقته وعائلته، أي يكرس الأنتماءات البدائية غير المشجعة ليروز النساء كشريك في صنع القرار السياسي.

اقتراح آلية الكوتا للبنان:

تتبنّى "الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الإنتخابات" مجموعة من الاقتراحات المترابطة بهدف تأمين أكبر قدر من "تكافؤ الفرص" و"التمثيل الصحيح والحقيقي" للمرأة:

- 1- ايجاد آلية تشريعية تلزم اللوائح بكوّتا ترشيحية للنساء. ما يعني أنه لا مقاعد مخصصة للنساء (مثل الكوتا الطائفية) وهي ملزمة للقوى السياسية عند اختيار لوائح مرشحيها ومرشحاتها.
 - 2- العمل على أن يكون الهدف المنشود وصول نسبة البرلمانيات 30% على الأقل من مجموع أعضاء المجلس. (استنادا إلى المعاهدة الدولية للقضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة).
 - 3- اعتماد نظام التمثيل النسبي، بوصفه الوحيد الذي سيسمح فعليا بتطبيق الكوتا في لوائح الترشيح ويؤمن الهدف الأساسي لآلية زيادة التمثيل النسائي.
 - 4- اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة أو عدة دوائر كبيرة، تسمح بتوزيع فعلي للمقاعد حسب النظام النسبي وتقوم بتأمين الهدف الأساسي لهذه الآلية أي زياد التمثيل النسائي.
 - 5- أن تحدد آلية الكوتا مواقع النساء على أي لائحة: امرأة واحدة على الأقل ضمن كل مجموعة من ثلاث مرشحين.
- مثلا امرأة واحدة على الأقل ضمن المواقع الثلاث الأول في اللائحة ثم امرأة واحدة على الأقل ضمن المواقع الثلاث التاليين والى آخره.